ملخص محاضرات

مقياس مناهج البحث العلمي

السنة الأولى، المجموعة الأولى

السداسي الثاني

أستاذة خدام

ملخـــص محاضـــــرات
مناهج البحث العلمي

مقدمـــــة

يقصد "بالمنهج": "الطريق السليم والواضح"، فكلمة "Méthod" تعني: "النظام والترتيب". واصطلاحا يعرف المنهج على أنه: "مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة في العلم". وبتعبير آخر: "هو طريقة بحث يتبعها الباحث في دراسة المشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة".

ولقد عرفت المناهج العلمي تطورا كبيرا، فتعددت وتنوعت واختلفت بتنوع واختلاف العلوم. ولكل واحد منها دورا وأهمية، فهل يمكن تطبيق المناهج العلمية على مجال العلوم القانونية؟

المنهــج الاستدلالـــي

صنف المنهج الاستدلالي ضمن المناهج العلمية الأساسية، وهو منهج قديم النشأة، فأول من استخدمه هم اليونان، ليبلوره "ديكارت"، وكمنهج علمي قائم استخدم في البداية في مجال الرياضيات، ليتم تعميمه على بعض للوم الأخرى ومنها العلوم القانونية.

فكيف يمكن الاستفادة من المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل، ينبغي الوقوف عند تعريفه وخصائصه، ثم الانتقال بعدها إلى تبيان مبادئه وأدواته، ليتسنى فهم تطبيقاته في مجال العلوم القانونية، ونختم بتقديره.

أولا: تعريف المنهج الاستدلالي وخصائصه

يعرف الاستدلال على أنه: "عملية عقلية يتم الانتقال فيها من قضية، أو من عدة قضايا أخرى تنتج وتستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة".

فيتميز المنهج الاستدلالي بكونه:

- منهجا عقليا، منطقيا، صارما. لكونه يقوم على أساس ثبات الأشياء والحقائق والظواهر.
- وهو منهج تحليلي تفسيري، يعتمد على المنطق والعقل.
- ومنهجا استنباطيا ينتقل من العام إلى الخاص حيث أن الباحث يحاول من خلاله إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء أيضا.

ثانيا: مبادئ الاستدلال

هي قضايا وتصورات أولية، تقسم إلى ثلاث مبادئ:

1- **البديهية:** قضية بينة بذاتها، لا يمكن البرهنة عليها، فهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات. مثالها: "من يملك الأكثر يملك الأقل"، "الكل أكبر من كل جزء من أجزائه".

2- **المسلمة أو المصادرة:** قضية تركيبية يضعها العقل، ويسلم بها، دون برهان، فهي ليست بينة بنفسها، وأقل يقينية من البديهية، ومع ذلك يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تتبين من نتائجها. فيسلم بها نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية أن تستنتج منها العديد من النتائج دون الوقوع في التناقض، مثالها: "الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع". "كل إنسان يطلب السعادة".

3- **التعريفات:** مجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا عما عداه. ويشترط أن يعبر عن ماهية الشيء، وأن يكون جامعا مانعا.

ثالثا: أدوات المنهج الاستدلالي

وهي مجموع الوسائل والأدوات التي يستعين بها الباحث للانتقال من قضية وصولا إلى أخرى تعد بمثابة نتيجة. وهي:

1- **القياس:** هو قول مسلم من قضايا إذا سلمت لزم عنها قول آخر. ويطلق عليه بـ: "تحصيل حاصل"، لكونه لا يأتي بالجديد.

2- **التجريب العقلي:** قيام الباحث، في داخل عقله، بمناقشة الفروض والتحقيقات.

3- **التركيب:** عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج، ومعرفة مدى صحتها.

رابعا: تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

نظرا للخصائص التي يتميز بها المنهج الاستدلالي، طبق في مجال القانون تطبيقا واسعا، وذلك لتحليل وتأصيل الظواهر الاجتماعية والقانونية والسياسية لاستنباط القواعد والقوانين. فاستخدم في فلسفة القانون، وفي تفسير أصل وغاية الدولة، والقانون، والسلطة، والأمة، والحرب والسلم وغيرها.

وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية، يستخدم المنهج الاستدلالي من قبل الباحث لإنجاز أبحاثه العلمية وفي إعداد مذكرات التخرج، لما تحتاج إليه من تحليل وتفسير وتركيب وكذا تكييف للقضايا القانونية.

وأيضا يطبق المنهج الاستدلالي من قبل الفقه القانوني، لكون هذا الأخير يختص بتفسير وتحليل وشرح النصوص القانونية، للوقوف على إيجابياتها وتسليط الضوء على ثغراتها، وهذا الأمر يتطلب إعمال العقل والمنطق، وفي بعض الحالات اللجوء إلى القياس.

وأما على صعيد التشريع، فإن المشرع ولسن قواعد قانونية يحتاج كذلك إلى إعمال المنطق والعقل، ومحاولة فهم الواقع والإلمام بمختلف جوانبه، لتتناسب القاعدة القانونية مع بيئة المجتمع ونظامه العام وآدابه العامة وشريعته. وكذا لتخاطب أفراده بصورة عامة ومجردة.

هذا وينشط المنهج الاستدلالي في مجال القضاء، كون أن عمل القاضي عبارة عن عملية عقلية منطقية قياسية. فللوصول إلى حل للنزاع المعروض أمامه، يقوم بوضع مقدمة صغرى تتمثل في الواقعة القانونية، ثم الكشف عن المقدمة الكبرى المتمثلة في النص القانوني، وبواسطة التجريب العقلي والقياس والتركيب يسقط النص القانوني على الواقعة، فإن تماشى معها وانطبق عليها فذاك هو الحل أو الحكم. ويساعد هذا المنهج في التدقيق في كلام الشهود والوثائق لمعرفة مدى صحتها.

خامسا: تقدير المنهج الاستدلالي

للمنهج الاستدلالي دورا وأهمية بالغين، ورغم تطبيقاته، إلا أن هناك عوامل أدت إلى تسليط الضوء على قصوره، ومنها:

– مع بروز مناهج علمية أكثر واقعية وموضوعية وخاصة "المنهج التجريبي"، ظهرت جوانب قصور المنهج الاستدلالي.

– لأن مبادئ المنهج الاستدلالي هي قضايا غير قابلة للبرهنة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى افتقار هذا المنهج إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي.

– وقف المنهج الاستدلالي – لكونه منهج جامد، مطلقا في نظرته للأشياء – عاجزا عن دراسة بعض الظواهر الحركية والمتطورة، والشديدة التعقيد.

ورغم هذه الانتقادات، لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي يؤديه في مجال العلوم القانونية كما هو موضح أعلاه.

المنهـــج التجريبـــــي

عجز المنهج الاستدلالي عن دراسة الظواهر السلوكية الديناميكية، مما دفع بالمطالبة بظهور أنواع أخرى من المناهج العلمية التي تتميز بالواقعية والحركة. فظهر على إثر الانتقادات الموجهة للمنهج الاستدلالي نوع آخر سمي بالمنهج التجريبي على يد "فرنسيس بيكون"، هذا المنهج عرف تطور ورواجا كبيرا خلال القرن 19 دفع إلى القول بأن: "العلم الذي لا يقوم على التجربة ليس بعلم".

أولا: تعريف المنهج التجريبي وخصائصه

يعرف المنهج التجريبي على أنه: "المنهج المستخدم حينما نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها لتفسيرها بالتجربة دون اللجوء إلى قواعد المنطق الصورية".

من خلال هذا التعريف يتضح أن المنهج التجريبي يتميز بجملة من الخصائص أهمها:

1- هو أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، كونه يضفي الثقة والمصداقية على النتائج المتوصل إليها.
2- يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل.
3- منهج موضوعي كون أن النتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وإن تعارضت مع رغبة الباحث.
4- منهج استقرائي يبحث في الجزء وينتقل إلى الكل.
5- يعتمد على وجود متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ومدى تأثيرها عليها.
6- يقوم على اختبار الفروض وتجربتها.

ثانيا خطوات المنهج التجريبي

يمر المنهج التجريبي بثلاث خطوات أو مراحل هي:

1- مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف

وهي مرحلة نظر ومشاهدة الأشياء والظواهر والوقائع الخارجية، والقيام بعمليات ووصفها وتعريفها وتصنيفها في قوالب وأصناف أو قوائم من أجل معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة، دون محاولة التجريب والتفسير لهذه الأشياء والظواهر و الوقائع. –تعتمد على عنصر الملاحظة–

2- مرحلة التحليل

وهي مرحلة التي تلي مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف، وهدف وظيفة هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع والأشياء على أساس الملاحظة ووضع الفروض العلمية لاستخراج القوانين العلمية الجزئية والمتعلقة بهذه الظواهر والأشياء والوقائع المشمولة بالتجربة.-تعتمد على عنصر الفرضية-

3- مرحلة التركيب

وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية الخاصة بالظواهر والأشياء والوقائع الجزئية لاستخراج منها قوانين كلية وعامة، مثل الحركة والجاذبية لنيوتن، وقوانين سقوط الأجسام لجاليلو وكيلر، وقوانين الصوت والضوء والحرارة...

ثالثا: أسس وعناصر المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة عناصر، وهي:

1- المشاهدة أو الملاحظة العلمية

هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر المنهج التجريبي وأكثرها خطورة وحيوية، لأنها محرك أولي وأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي.

والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام الواسع هي: "الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو شيء ما دون قصد أو سبق إصرار وتعمد أو إرادة".

أما الملاحظة العلمية فهي: "المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والأشياء والظواهر والوقائع، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها.

وتنقسم الملاحظة على أساس آدائها، أي من حيث عفويتها وعدم عفويتها ومن حيث بساطتها وعدم بساطتها إلى نوعين أساسيين هما:

- **الملاحظة البسيطة:** وهي المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق. فهي تعتمد على الحواس مباشرة وأساسا.

ورغم ذلك إلا أن لها قيمتها العلمية، لأن كثيرا من الاكتشافات والقوانين والنظريات العلمية، وخاصة في مجال العلوم الطبيعية، قد تم تحقيقها بناء على الملاحظة العفوية والبسيطة، مثل قوانين ونظريات سقوط الأجسام، ودوران الأرض والجاذبية.

- **الملاحظة العلمية المسلحة:** وهي المشاهدة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء والوقائع والظواهر والأمور، بغية معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها وفصائلها، من أجل وضع فرضيات بشأنها وإجراء عملية التجريب عليها، لاستنباط القوانين والنظريات اللازمة.

ولا تعتمد الملاحظة العلمية المسلحة على مجرد الحواس مباشرة بل هي تستخدم أدوات ووسائل تكنولوجية لمساعدة وتقوية الحواس، واكتشافها الظواهر والوقائع والأشياء والأمور بفاعلية ودقة أكثر. ولهذا يطلق **كلود برنارد** عليها بالملاحظة المسلحة لأنها تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية مقوية ومدعمة للنظر والحس.

وفي مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم القانونية خاصة، يمكن تقسيمها إلى نوعين آخرين هما:

- **الملاحظة بالمشاركة:** نكون أمامها حينما يشارك الباحث المبحوثين في الأنشطة التي يقومون بها، فيكون له دورين: دور الباحث ودور العضو المشارك في الجماعة.

والملاحظة بالمشاركة، إما أن تكون صريحة، يعلن من خلالها الباحث للمبحوثين عن هويته وأهدافه من المشاركة. أو أن تكون مستترة، فيخفي الباحث هويته وأهدافه عن المبحثين ويتعامل معهم على أنه واحد منهم. وهذه الأخيرة أنسب لحفاظها على أمن الباحث، ولعدم تأثر الدراسة بتغيير المبحوثين لطباعهم وسلوكهم.

- **الملاحظة دون المشاركة:** من خلالها يراقب الباحث المبحوثين دون مشاركتهم في يومياتهم وأنشطتهم، بحيث يكتفي بتسجيل الملاحظات من خلال المعلومات التي تحصل عليها بوسائل وسيطة.

2- الفرضيات العلمية

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي وهو عنصر تحليل.

وتعني: "تخمين أو استنتاج مؤقت، في إمكانية صحة وتحقق واقعة أو شيء أو ظاهرة، أو عدم تحققه وصحته، لاستخراج وترتيب النتائج تبعا لذلك". بتعبير آخر هي: "تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، ولا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، فإن تبث خطؤها أصبحت فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، وأما إن تبين صحتها صارت قانونا أو نظرية يفسر مجرى الظواهر". فالفرضيات هي عبارة عن فروض وحلول وبدائل واقتراحات مؤقتة يضعها الباحث بواسطة عملية التحليل العلمي للبحث عن أسباب الظواهر وقوانينها ونظرياتها.

هناك العديد من الأسباب والمصادر الخارجية والداخلية التي تعمل على تكوين الفرضية. **فمن مصادر الفرضيات الخارجية،** قد تتبع من واقعة الملاحظة للوقائع والظواهر. وقد تتأتى من الصدف والانتباه العفوي، إذ كثيرا ما تدفع هذه الصدف والملاحظات والمشاهدات الفجائية والعفوية إلى وضع فرضيات علمية. كما قد تكون عندما يتعمد الباحث الملاحظ وضع فرضيات علمية لإجراء تجارب.

ومن مصادر الفرضيات الداخلية، تنبع من داخل ذهن وعقل الباحث، أي تعتمد على خصوبة العقل، وإبداع الفكر وجموح الخيال، وبعد النظر والاستبصار، وحدة الذكاء واتساع المدارك، وقوة الخبرة والمعرفة.

3- التجربة الخارجية

بعد عملية إنشاء ووضع الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات لإثبات مدى سلامتها وصحتها، ليتم استبعاد الفرضيات التي تثبت عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا. والاحتفاظ بالفرضيات الصحية. حيث أن الفرضية يمكن أن تتحول إلى نظرية بعد التأكد من صحتها عن طريق التجربة.

ولضمان نجاح التجربة يشترط تحقيق الشروط التالية:

أ- وضوح ودقة الفرضيات؛

ب- استبعاد الفرضيات غير السليمة؛

ت- توخي الحذر والدقة حين تطبيق التجربة على الفرضيات؛

ث- توفير كل الأدوات والأجهزة اللازمة لتحقيق التجربة؛

ج- تكرار التجربة للتأكد من صحة النتائج وتعميمها؛

ح- الاعتماد على الإحصائيات والبيانات في حال استحالة التجربة.

رابعا: تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية

بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العلمية الموضوعية مع بداية القرن 18، فأصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية ميدانا أصيلا لإعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم والقانونية والإدارية بصفة خاصة. لتسود النزعة التجريبية الموضوعية على حساب النزعة العقلية التأملية والميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

وهكذا طبق المنهج التجريبي كمنهج بحث علمي في بحوث ودراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل: البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية. وكذا علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل، والبحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والدراسات المرتبطة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون، وتلك المتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية والرقابة الإدارية.

مثلا: استخدم "**إميل دوركايم**" المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية، ومدى التأثير المتبادل بينهما، وذلك في كتابه المعروف "تفسير العمل الاجتماعي" المنشور عام 1839 وفي مقاله المعنون بـ"قانون التطور الجنائي المنشور بحولية علم الاجتماع". واستخدمه "**مونتيسكيو** في بحوثه ودراساته الاجتماعية، السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه "روح القوانين" الصادر عام 1748. كما طبق "**ماركس فيبد**" المنهج التجريبي في دراسة وبحث العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون. وأيضا الدراسة التي قام بها الأستاذ "**مورو بيروجو**" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عامي 1953-1954. ومن أشهر تطبيقاته، الدراسة التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات.

وعلى العموم، فأكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي: فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، وفرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية. لما تتميز به هذه العلوم من حيوية وحركية، وارتباطا بالواقع المحسوس والسريع التطور والتغيير:

- فعلى صعيد العلوم الإدارية: طبق المنهج التجريبي من طرف علماء الإدارة في الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الإدارية، ولاسيما بعد ظهور نظرية الإدارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل الحتمي بين ظاهرة الإدارة من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس. فأصبح المنهج التجريبي يطبق ويستخدم في الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالظواهر والمعطيات الإدارية، مثل: ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة السلطة الإدارية، مبادئ ونظريات وحدة الهدف، مبدأ الكفاية، مبدأ نطاق الإدارة، مبدأ تدرج السلطة الإدارية، مبدأ مستويات الإدارة...إلى غير ذلك من النظريات والمبادئ العلمية في نطاق العلوم الإدارية.
- وعلى صعيد العلوم الجنائية: طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها. وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب. كما ساعد على دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي، والعوامل التي تدفع بالشخص إلى ارتكاب الجريمة سواء داخلية كالوراثة، الصفات (لومبروزو)، أو خارجية كالبيئة والاقتصاد.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطبي النفسي، والطب العيادي، وعلم الوراثة.

خامسا: تقدير المنهج التجريبي

اتضح من خلال تطبيقات المنهج التجريبي، أن العلوم القانونية والإدارية هي ميدان أصيل وخصب لاستخدام هذا المنهج في الدراسة، وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية والإدارية دراسة علمية وموضوعية، لاستخراج الفرضيات والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية، وكذا لكشف وتفسير الظواهر والمشاكل القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا والتحكم فيها وحلها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكفاية وبرشادة وبطريقة علمية صحيحة.

إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن هناك **صعوبات لتطبيق المنهج التجريبي** على الظواهر الاجتماعية، بما فيها القانونية. وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- صعوبة ضبط متغيرات التجربة واستبعاد تأثيرها على التجربة نظرا لتعقدها وتشابكها؛

- صعوبة قدرة الباحث على تحديد الأدوات الملائمة للتجربة؛

- قد يعجز الباحث عن تطبيق التجربة في مجال العلوم القانونية، وفي هذه الحالة يكون البديل هو تطبيق المنهج المقارن، كون أن هذا الأخير يطلق عليه بالتجريب غير المباشر. كما يمكن الباحث أن يستعين بالمنهج الإحصائي، بالاعتماد على البيانات والأرقام والجداول أو النسب المئوية والإحصائيات.

المنهـــــج التاريخـــــي

يصنف المنهج التاريخي كأحد أبرز المناهج العلمية، فما هو دوره وإسهاماته في مجال العلوم القانونية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من الوقوف أولا عند تعريفه وما يميزه من خصائص، وكذا ما يتطلبه من مراحل.

أولا: تعريف المنهج التاريخي وخصائصه

التاريخ: "هو السجل المكتوب للماضي أو الأحداث الماضية. فهو واسع كاتساع الحياة نفسها، إذ أنه يضم الميدان الكلي، الشامل، للماضي البشري".

وأما المنهج التاريخي فيعرف على أنه: "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليها المستقبل". أو بتعبير آخر هو: "منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في وثائق وأدلة تاريخية، وإعادة بنائها، لإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صور قوانين ونظريات عامة".

من خلال هذين التعريفين يظهر أن المنهج التاريخي:

- يتميز بجمعه لثلاث أحقاب زمنية: الماضي، الحاضر، المستقبل؛
- يساعد على حل المشكلات المعاصرة بالاعتماد على الحقائق والخبرات الماضية، كما يمكن من خلاله التنبؤ العلمي والتخطيط للمستقبل؛
- يسمح بإجراء مقارنة بين المراحل المختلفة التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة؛
- يكشف عن سلبيات وايجابيات الحلول المقدمة سابقا، بهدف معرفة تطورات المشكلة وحلولها السابقة؛
- لا يقتصر تطبيقه واستخدامه في مجال علم التاريخ، وإنما تعداه إلى علوم أخرى بما فيها العلوم القانونية؛
- يطلق عليه أيضا المنهج الإسترادادي (استرداد آثار الماضي)، وكذا المنهج الوثائقي لاعتماده على الوثائق التاريخية.

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي (مراحله)

يتضمن المنهج التاريخي المراحل التالية:

1- تحديد المشكلة العلمية

بمعنى تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات لاستخراج فرضيات تكون كإجابة تحول إلى نظريات وقوانين عامة. فهي محرك أو موجه للبحث العلمي التاريخي، ولهذا يشترط:

- أن تكون المشكلة معبرة؛
- أن تصاغ صياغة جيدة، كاملة، واضحة؛
- أن تصاغ بطريقة عامة.

ولحسن اختيار الموضوع، على الباحث أن يحدد مكان وقوع الحوادث المطلوب دراستها وزمانها، وكذلك أن يحدد الأشخاص الذين دارت حولهم الأحداث أو اتصلوا بها، مع طرح تساؤلات عن وجود وتطور الأفكار والحقائق المختلفة في الماضي وعلاقة ذلك بحاضرها، والتساؤل عن مصير أحوالها في المستقبل.

2- حصر وجمع الوثائق التاريخية

الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لهذا يطلق عليه منهج الوثائق. والوثيقة هي: "جميع الآثار التي حملتها أفكار البشر القدماء". أو هي: " كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان".

والوثائق التاريخية عديدة ومتنوعة، منها ما رغب الإنسان الماضي نقلها إلى من بعده من الناس، كالروايات شفوية، مكتوبة، مصورة، رسوم، خرائط. أو كل ما تركه الإنسان الماضي بدون قصد مثل: اللغة، الأدب، الأعمال الفنية.

فقد تكون وثائق وآثار غير مكتوبة كالأهرامات، المعابد، الأبنية، تخطيطات. أو وثائق مكتوبة كالنقش على الفخار، الحجر، المعادن، المسجلات الصوتية.

وفي مجال العلوم القانونية، الوثائق العلمية تقسم إلى:

أ- المصادر، وهي وثائق أولية، أصلية، مباشرة، لأنها كتبت من قبل صاحبها ممن حضر الواقعة أولا، دون استخدام وثائق وسيطة في نقل المعلومة. ومن أمثلتها: المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الدستور، الإحصائيات الرسمية، التشريعات والقوانين.

ب- المراجع، وتعرف بالوثائق الثانوية غير الأصلية، غير المباشرة، وهي التي تعتمد على مصادر ووثائق وثيقة في جمع ونقل المعلومات. ومن أمثلتها: الكتب، المقالات القانونية، رسائل الدكتوراه ومذكرات الماستر.

3- نقد الوثائق التاريخية

رغم أن الوثيقة التاريخية هي عنصر حيوي وجوهري للمنهج التاريخي، إلا أنها قد تشكل خطورة، وذلك في حالة ما إذا تعرضت للتحريف والتزييف. ولهذا قبل اعتمادها لا بد من نقدها بهدف التأكد من صدقها وصحة المعلومات الموجودة فيها. ويكون النقد على نوعين:

أ- نقد خارجي

يستهدف إثبات أصالة الوثيقة، تحديد مصدر الوثيقة (زمانها، مكانها، مؤلفها للتأكد من عدم نسبتها لغير صاحبها)، للتحقق من مدى صحتها وإعادتها إلى أصلها الأول إن طرأت عليها تغيرات.

هذا النوع من النقد يعتمد على المظهر الخارجي للوثيقة، فيمكن الاستعانة بنوع الكتابة والخط، والورق المستعمل.

ب- نقد داخلي

ويقصد به النقد الذي يقوم به الباحث للتحقق من مدى ثقة، وصدق المعلومات الموجودة في الوثيقة. يتم النقد الداخلي عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي، بهدف تحديد المعنى الحقيقي للنص كما أراده كاتبه، وهذا ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي. وبهدف إثبات مدى صدق المؤلف وأمانته، ودقة معلوماته وعدم خطئه أو تحريفه للحقائق، وهو ما يطلق عليه بالنقد الداخلي السلبي.

4- التركيب واستخلاص النتائج

بعد ترتيب الأحداث وتنسيقها، ينتقل الباحث إلى شرحها وتفسيرها، ليضع في الأخير تقريرا يتضمن ما توصل إليه من نتائج.

ثالثا: تطبيقات المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية

يعتبر المنهج التاريخي منهج مهم في الدراسات القانونية، فهو يكشف الحقائق التاريخية والنظم والأصول والمدارس والنظريات، والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية. كما يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، من أجل إدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى، للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات التي كانت ، ولتطوير الايجابيات الحالية بناءا على خبرة الماضي.

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة:

– لدراسة أصل القانون أو تطور حركة التشريع، لا بد من الرجوع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي"، وفي الحضارة الرومانية هناك "الألواح الإثني عشر لجوستنيان". وبذلك فعند دراسة النظم القانونية السابقة لا بد من استخدام المنهج التاريخي.

– مواضيع فلسفة القانون تكشف عن شكل القاعدة القانونية وجوهرها، ومن خلال مذاهبها ومدارسها يمكن الوقوف عند الايجابيات والسلبيات، بواسطة تتبع مسار نشأة القاعدة القانونية وتطورها.

– وعند دراسة العقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد من التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

– وعن طريق هذا المنهج يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام، في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة. وأحكام ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية، والبطلان. والمركزية الإدارية والوظيفة العامة.

وعليه، فالمنهج التاريخي من شأنه أن يساعد على فهم المشكلات القانونية الحاضرة بالرجوع إلى الوثائق الماضية، كما يسمح بالتخطيط للمستقبل ووضع استراتجيات للتطوير والتحسين، وكذا تفادي السلبيات ومواجهة العراقيل والصعوبات. وهذا كله، من شأنه أن يطور المنظومة القانونية ويحسنها.

المنهـج الجدلي (الدياليكتيكي)

يعتبر المنهج الجدلي قديما في نشأته، حديثا في صياغته وبنائه كمنهج علمي، ويرجع الفضل في نشأة الجدلية إلى الصراع الذي قام بين الفلاسفة لتحديد ما إذا كانت المادة سابقة على الوعي أم لاحقة له، ومعرفة ما إذا كان الوجود ثابت أم متغير؟ الشق الأول من التساؤل أدى بانقسام الفلاسفة إلى قسمين، قسم وهم الماديون الأحاديون يعتبرون أن المادة سابقة عن الوعي (التفكير) وهذا الأخير هو خاصية من خصائصها. في حين أن القسم الثاني، فهم فلاسفة المثالية أو الثنائية الذين يرون أن الوعي سابق عن المادة، فهذه الأخيرة تصدر عنه.

أما الشق الثاني، فقد قسمهم هو الآخر إلى قسمين لكن القلة منهم تدعو إلى ثبات الوجود والأغلبية أكدت على صيرورته منهم هرقليط، هيجل (من المثالية)، ماركس (من المادية).

بعيدا عن هذا الصراع، فإن الجدلية قائمة منذ العصر اليوناني إذ تصور فلاسفتها الطبيعة ككل وهذا الكل يتحول، بعبارة أدق كل شيء متحرك فهو متغير غير ثابت أو جامد. وأبرز مثال على ذلك تجربة هرقليط حينما قال: "لا ندخل أبدا في نفس النهر مرتين". وقد احتلت فكرة نضال الأضداد عندهم مكانة كبيرة خاصة عند أفلاطون الذي يرى أن الأضداد يولد كل منها الآخر.

والدياليكتيك تطور على يد العديد من الفلاسفة أبرزهم الفيلسوف أرسطو الذي أسس منطقا جامدا يبتعد تماما عن التناقض ويدرس كل موضوع على حدة دون تدخل مراحل وسطى (قانون التماثل، التناقض، استبعاد المراحل الوسطى)، إلا أن منطقه هذا تعرض للنقد الشديد، حيث أنه عجز عن التعبير عن الوقائع، فتبلورت فكرة ومنطقا آخر على يد الفيلسوف هيجل الذي يرى أن التناقض والصراع هما السبب الرئيسي وراء كل تغير فخالف بذلك القوانين التي وضعها أرسطو، فالمنهج الجدلي الهيجلي يتضمن 03 أمور القضية ونقيضها والمركب منهما مثلا (الوجود والعدم والصيرورة)، وهو من أنصار الفلسفة المثالية كونه يعتبر أن حركة الحياة وتطورها ليست سوى نتاج لحركة الفكرة الشاملة، فالواقع يعتمد عليها لأنها خالقة وصانعة (الوعي يسبق المادة).

جدلية هيجل عرفت على أنها جدلية روحية مثالية وهو ما رفضه الماديون أو الماركسيون الذين لا يقرون بالنظرية المثالية للعالم التي ترى أن الكون المادي هو ثمرة للفكرة. حيث ذهب كارل ماركس إلى القول أن حركة الفكر ليست سوى انعكاس الحركة الواقعية منقولة إلى دماغ الإنسان في شكل

أفكار (أي أن المادة سابقة على الوعي)، وقد دعم موقفه هذا إنجلز بقوله: "لم يعد دياليكتيك المفاهيم سوى الانعكاس الواعي لحركة العالم الواقعي الجدلية، وبذلك أوقف جدل هيجل على رجليه بعد أن كان يقف على رأسه".

وبهذا يكون كل من ماركس وإنجلز قد رفض المثالية في فلسفة هيجل واحتفظا باللباب العقلي أي الجدلية، وقد توصلا إلى القول بأن للجدلية أساسا موضوعيا مع بداية القرن 19 ويرجع الفضل في ذلك إلى الاكتشافات الثلاثة المتمثلة في اكتشاف الخلية الحية واكتشاف تحول الطاقة ونظرية التحول عند داروين التي أثبتت أن جميع الكائنات الحية بما فيها الإنسان هي ثمرات للتطور الطبيعي.

وهكذا وجد المنهج الجدلي أرضية خصبة عند ماركس وإنجلز، فطبقت الجدلية المادية على التاريخ الإنساني، وازداد هذا المنهج دقته بازدياد معرفة العالم اتساعا وعمقا وحظي برضا العديد من العلماء الذين اعتنقوا الماركسية.

أولا: مفهوم المنهج الجدلي

الجدل كلمة إغريقية تعني لغويا: "المحادثة أو الحوار" وهي تعبر عن صراع الأفكار المتناقضة. أما اصطلاحا، فعرفت في القديم على أنها: "فن إدارة الحوار والمناقشة أو حوار يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، أو استدلال ينطلق من المتناقضات ليصل إلى عملية تركيبية".

أما حديثا، فلها معنيين: الأول عام مدلوله أن الجدل: "علم يتناول القوانين العامة التي تتحكم في سير الطبيعة وتطورها في المجتمع وتحولاته". أما الثاني، فهو خاص ومعناه: "المنهج الذي يدرس التناقضات والتفاعلات والتداخلات المتبادلة القائمة في ماهية الأشياء ويؤكد على مبدأ التطور الذاتي للأشياء".

من هذا التعريف يمكن استخلاص مميزات هذا المنهج:

ثانيا: خصائص المنهج الجدلي

يمتاز المنهج الجدلي عن غيره من المناهج بالخصائص التالية:

1- منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتفسير؛

2- منهج عام، شامل وكلي في كشف حقائق الأشياء والظواهر التي تقوم في المجتمع؛

3- منهج عملي إذ أنه لا يقتصر على دراسة الظواهر والأشياء، وإنما يستخدم أيضا في المجالات العملية الجارية في الواقع والممارسة؛

4- يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة؛

5- يبحث في أجزاء الظاهرة ويراقب مدى إمكانية حدوث صراع بينهما ليتغير شكلها ومحتواها إلى ظاهرة جديدة.

من خلال ما تقدم ذكره، تبرز لنا أهمية المنهج الجدلي حيث أنه أساس منهجي لكل العلوم، يمكن الباحث من معرفة الترابط بين الظواهر وتطورها المتناقض، يساعده على ملائمة أفكاره مع الواقع للوصول إلى معارف جديدة، كما يقدم له صورة عامة عن تطورات الواقع ويبين كيفية تغيرها.

ثالثا: قوانين الجدل

قام أنصار النزعة المادية للمنهج الجدلي (الماركسيون) بوضع قوانين هي بمثابة آليات أو مفاتيح يستطيع من خلالها الباحث أن يدخل إلى الظاهرة ويقف عند أجزائها لمراقبة تحولاتها. وهذه القوانين الثلاث يخضع لها التفكير الجدلي جملة واحدة، فهي مترابطة، متسلسلة ولصيقة ببعضها البعض إذ لا يمكن فصلها، لأنها بمثابة وحدة غير قابلة للتجزئة نعالجها فيما يلي:

1- قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية

مفاد هذا القانون أن الظاهرة محل الدراسة تتعرض لتغيرات في جانبها الكمي سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك نتيجة لتصارع أجزائها فيما بينها إلى أن يصل هذا التغيير الكمي إلى ذروته، وهي ما تعرف بالطفرة أو القفزة النوعية، فيحدث تغيرا كيفيا مفاجئا، فالتغيرات الكيفية هي نتيجة تغيرات كمية متراكمة وصلت إلى مرحلة حاسمة مفاجئة.

مثال ذلك:

- انخفاض درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى ثلج.
- ارتفاع درجة الحرارة التي تحول الماء من سائل إلى بخار.
- حياة الإنسان تبدأ من خلايا وهكذا.

والميزة الأساسية في هذا القانون تكمن في أنه يوضح نشأة التطور أو كيفية حدوث التطور.

2- قانون وحدة صراع الأضداد (وحدة المتناقضات)

يبين هذا القانون أن كل ظاهرة تحتوي على عناصر أو أجزاء تتناقض فيما بينها، وهذا الأخير يؤدي إلى تغيير طبيعة الظاهرة شكلا ومضمونا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الجوانب المتناقضة في الشيء تفرض بعضها على البعض الآخر حيث لا يمكن تصور إحداها دون الأخرى، هذا الترابط العضوي وعدم الانفصال هو ما يعبر عنه بوحدة الأضداد. فالوحدة أمر ضروري إذ تعتبر شرطا من شروط الصراع.

مثلا يرى الماركسيون أن الملكية الفردية هي نتاج صراع بين القوى المنتجة وشروط الإنتاج بعدما كانت الملكية الجماعية هي السائدة، ليعود الصراع من جديد ليطيح بالملكية الفردية وارجع الملكية الجماعية.

ميزة هذا القانون أنه يكشف لنا أن مصدر التطور هو الصراع القائم بين أجزاء الظاهرة، ويؤكد على وحدة الأضداد.

3- قانون نفي النفي

مفاد هذا القانون أن الصراع عندما يصل إلى أقصى درجته يؤدي إلى الوصول إلى تركيب جديد أكثر رقيا، فالتطور يحدث من خلال نفي الجديد للقديم ليس نفيا مطلقا، إنما يتخلص من عيوب الظاهرة القديمة ويحافظ على سماتها الإيجابية، فتظهر في صورة مغايرة أرقى وأسمى سرعان ما تدخل مع نقيض جديد وهكذا...

مثلا: المجتمع حلول تشكيلات اجتماعية واقتصادية بدلا من التشكيلات القديمة العبودية، الإقطاعية، التحول من نظرية الدولة القديمة إلى نظرية الدولة الحديثة.

ميزة هذا القانون أنه يكشف عن اتجاه التطور، إذ لا يمكن أن يتطور أي ميدان من ميادين الحياة إلا إذا تم نفي الدرجة السابقة ورفعها في ذات الوقت إلى درجة جديدة محافظة على كل ما هو إيجابي في القديم.

رابعا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية

انفراد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه يجعله من أكثر المناهج العلمية ملائمة للدراسات القانونية المتحركة والمتطورة، فهو القادر على كشف وتفسير العلاقات والروابط الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وكذا توضيح طبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر، والتنبؤ بنتائجها وحلولها.

فقد استخدم هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، ويرجع له الفضل الكبير في اكتشاف وتفسير نظريات وقوانين علمية والتنبؤ بها، حيث كان له تأثير جلي في دراسة فلسفة القانون، أصل وغاية القانون، أصل وغاية الدولة وفي علاقتهما ووظائفهما وأغراضهما، تقييد السلطة وظاهرة الأمة، وظاهرة الجريمة.

من جانب آخر، لعب دورا كبيرا في تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، وفي تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثره على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما طبق في مجال العلوم الإدارية مما أدى إلى وضع مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة للصراع القائم بين النظامين المركزي والسلطة الرئاسية واللامركزية والديمقراطية الإدارية. هذا وأدى إلى ظهور القوانين الاشتراكية كقانون الإصلاح الزراعي.

وما يؤكد استخدام هذا المنهج نظرية الدولة القديمة التي وضعها هيجل حينما اكتشف تصارع القوى الاجتماعية والفكرية لدى الأفراد والجماعات الصغيرة، وكذا استخدامه من قبل كارل ماركس لتفسير ظاهرة الثورة، والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ وللملكية الخاصة.

واستعماله للقول أن الدولة الحديثة ما هي إلا ثمرة صراع قوتين على الحكم وهما الكنيسة من جهة والحاكم من جهة أخرى.

فوق هذا كله يعتمد بعض المفكرين على المنهج الجدلي للتنبؤ بوضع مستقبلي مختلف للدولة وذلك نتيجة لصراع الشركات متعددة الجنسيات والقوى الاقتصادية مع الدولة باعتبارها صاحبة السيادة وهذا الصراع قدم نظم جديدة كالاتحاد الأوربي.

بالإضافة إلى هذه الجوانب النظرية، فإن المنهج الجدلي باعتباره منهجا عمليا أبرز فعاليته في مجال الممارسات الواقعية إذ يستخدمه المشرع، القاضي والمحامي للخروج بنتائج وحلول للمشاكل المطروحة.

فبحق يعد المنهج الجدلي منهجا أصيلا بالعلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية.

المنهــج المقــارن

بالرغم من أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، إلاّ أنّ الفكرة قديمة قدم الفكر الإنساني، فالحقبة الزمنية تعود إلى العصر اليوناني أين تم دراسة ومناقشة 158 دستور، كما له عدة تطبيقات في العصور الوسطى واستخدامات من قبل المفكرين العرب أمثال ابن خلدون الذي استعان به في الدراسات الاجتماعية لمقارنة أجيال الدولة وتغير عاداتهم وسلوكهم وأثر ذلك على المجتمع. وفي العصر الحديث ارتبط المنهج المقارن ارتباطا وثيقا بعلم القانون، فعرف تطورا ملحوظا خلال القرن 19 وذلك إثر تأسيس جمعية التشريع المقارن، تلاها انعقاد مؤتمر القانون المقارن سنة 1900.

ومع أنّ المنهج المقارن يصنف ضمن المناهج الثانوية إلاّ أنّه يلعب دورا هاما وأساسيا في مجال العلوم القانونية. فكيف يمكن الاستفادة منه في هذا المجال؟

أولا: المبادئ والأحكام الأساسية التي يرتكز عليها المنهج المقارن

يحتكم المنهج المقارن على مبادئ وأحكام أساسية تميزه عن باقي المناهج من حيث أساس المقارنة ومميزاتها وشروطها بالإضافة إلى تنوّع أساليب المقارنة على النحو التالي:

1- تعريف المنهج المقارن

هناك عدة تعريفات للمنهج المقارن أبرزها لغة: "مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر تتحدّد من خلالها أوجه التشابه والاختلاف". واصطلاحا أنّه: "الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل".

فهو أسلوب أو أداة بحث، أساسه وجود أوجه التشابه والاختلاف، ويطلق عليه "إميل دوركايم" بالتجريب غير المباشر لتعويض النقص عند العجز عن تطبيق التجربة المباشرة في المنهج التجريبي.

2- مميزات وأهداف المنهج المقارن

تظهر مميزات وأهداف المنهج المقارن من خلال النقاط التالية:

- تحديد أوجه التشابه والاختلاف؛

- تحديد المحاسن والعيوب؛
- معرفة أسباب ومراحل التطور.

3- شروط المقارنة

لنجاح المقارنة يجب التقيّد بالشروط التالية:

- أن ترتكز المقارنة على ظاهرتين أو أكثر؛
- وجود أوجه التشابه والاختلاف، فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن؛
- تحديد نطاق المقارنة من حيث الزمان والمكان؛
- جمع أكبر قدر من المعلومات ودراستها بجدية وعمق.

4- أنواع المقارنة

هناك عدّة أنواع للمقارنة أهمها:

المقارنة الأفقية: تدرس حاضر ظاهرة في دولة معينة وتقارنها بحاضرها في غيرها من الدول الأخرى. فهي تمكن من معرفة أين نحن الآن، وما يجب فعله للتطور.

المقارنة العمودية: تدرس حاضر ظاهرة في دولة واحدة وتقارنها مع ماضيها داخل نفس الدولة (أي دراسة حاضر الظاهرة ومقارنتها بماضيها)، فهي تسمح بمعرفة كيف كان وكيف أصبح الآن.

المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة بحقبتين زمنيتين

المقارنة الخارجية: مقارنة حادثتين أو أكثر مختلفتين عن بعضهما؛

المقارنة المغايرة: نكون أماها عندما تكون أوجه الاختلاف أكثر من أوجه التشابه؛

المقارنة الاعتيادية: نكون أمامها عندما تكون أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف.

بعدما تم التطرق إلى أهم المبادئ الأساسية التي ينفرد بها المنهج المقارن، يتم معالجة بعدها دوره وتطبيقه في مجال العلوم القانونية، وضوابط وحدود استخدامه.

ثانيا: تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية وحدود استخدامه

ارتبط المنهج المقارن بعلم الاجتماع وعلم السياسة ليمتد إلى مجال العلوم القانونية، فكانت له عدّة تطبيقات وفوائد استخدام على كافة أصعدتها، وما يهم هو الاستفادة منه إيجابيا وتجنب مساوئه إن كان على صعيد الدراسات الأكاديمية أو على الصعيدين التشريعي والقضائي.

أ- استفادة الباحث القانوني من المنهج المقارن لإنجاز البحوث العلمية وإعداد مذكرة التخرج

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني غالبا لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة. وفي هذا الصدد نشير إلى أن الباحث القانوني قد يعتمد على منهج المقارنة الأفقية بحيث يقوم ببحث الموضوع في كل قانون على حدة، أي أنّه لا يتطرق لموقف القانون الآخر حتى ينتهي تماما من بحث المسألة في القانون الأول. أو أنّه يرتكز على منهج المقارنة الرأسية، فيتناول كل جزئية من جزئيات البحث وفق قانونه الوضعي والقوانين التي يقارن بينها في آن واحد. وهذه الطريقة الثانية أحسن وأفضل لأنها تبعد الباحث عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، وتساعده على استيعاب الموضوع وفهمه بشكل أدق، واستخراج أوجه التشابه والاختلاف، كما تمكنه من ترتيب الأفكار وتناسقها وتسليط الضوء على النقائص والثغرات دون نسيان أي جزئية أو تجاوزها.

فمن خلال المنهج المقارن يمكن للباحث فهم الأمور الغامضة والمبهمة المحيطة بالمشكلة محل الدراسة، الوقوف عند محاسن ومساوئ البحث، يسلط الضوء على الثغرات، يساعده على تسليط ضوء أدق وأوفى عن موضوع الدراسة بجمع معلومات كافية وعميقة ممّا يؤهله لإعطاء الملاحظات والاقتراحات، كما يستفيد منه في الحالة التي يكون فيها موضوع بحثه نادرا من حيث المادة العلمية، فيساعده على تحصيل عدة مراجع وتوظيفها لإثراء البحث.

غير أنّه ولتكون الاستفادة من المنهج المقارن بطريقة جيدة وتعود بالفائدة على الباحث القانوني، عليه أن يتقيّد بشروط المقارنة، وأن يتقيد بالموضوعية ويتخلى عن ميوله، فلا يخضع القانون الأجنبي لمنهج قانونه الوضعي ولا أن يتأثر بالقوانين الأجنبية مراعاة للنظام العام والآداب العامة وعدم المساس بالثوابت.

ب- فوائد استخدام المنهج المقارن من قبل الفقه القانوني

يمكن للفقيه القانوني، بواسطة المنهج المقارن، الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، ممّا يمكّنه من الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، وكذلك الكشف عن القصور بين هذه النظم، وبواسطة ذلك يستطيع تقديم أفضل الحلول للمشرع لحثه على تعديل النصوص القانونية، أو وضع قواعد أخرى جديدة لمواكبة المستجدات.

ولهذا يستفيد الفقه القانوني من المنهج المقارن للتحليل والنقد وتسليط الضوء على جزئية أو مشكلة قانونية معيّنة، وكذلك لتفسير نصوص غامضة أو مبهمة.

ج- لجوء المشرع إلى المنهج المقارن عند صياغة القاعدة القانونية

استعانت بعض الدول بالمنهج المقارن لتبني واقتباس قوانين دول أخرى بعد دراسة هذه الأخيرة ومراقبة تطبيقها في مجتمعها الأصلي وما مدى انعكاساتها عليه.

ويستخدمه المشرع عند صياغة القاعدة القانونية بالوقوف عند مراحل ومسار وأسباب تطورها، مما يساعده على تعديل القاعدة القانونية وصياغتها بما يتلاءم مع تغير الظروف وتجدّدها. كما له أن يستفيد منه لتفادي السلبيات والعيوب والأخطاء السابقة.

فاستفادة المشرع وتطبيقه للمنهج المقارن من شأنه أن يساعده على تطوير تشريعه الوطني وذلك من خلال المقارنة بين النظم القانونية لدول مختلفة والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف، وله أن يحفزه على قواعد قانونية لخلق فضاء للتنافس بهدف جذب الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملية تقريب النصوص القانونية بعضها مع بعض تساهم في تطوير العلاقات الدولية والتخفيض من النزاعات.

ورغم هذه الفوائد التي تحققها الاستفادة من المنهج المقارن في مجال التشريع، إلا أنّه على المشرع أن يكون حذرا عند تطبيقه له وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ومراعاة النظام العام والآداب العامة وعدم المساس بالثوابت الشرعية. والابتعاد عن تطبيق تجارب دول أثبتت فشلها على المستوى التطبيقي.

خ– مدى عمل القاضي بالمنهج المقارن

يعتبر القاضي أقل استفادة وتطبيقا للمنهج المقارن مقارنة بالباحث والفقيه القانوني والمشرع، ويمكن تصور لجوئه إليه في حالة مقارنته بين أقوال الشهود، وفحص الأدلة والبيانات والمستندات والمقارنة بينها. وعند اصطدامه مع نص مبهم أو غامض يمكنه فتح مجال لسلطته التقديرية باعتباره مصدرا تفسيريا للقانون.

وقد استفادت الدول من المنهج المقارن لمعرفة معدلات الجريمة وأسباب حدوثها ولدراسة حالة السجن والمسجونين ومقارنته مع ظروف السجون في الدول الأخرى، وهو ما سمح لها بإصلاح نظامها القضائي ومؤسساتها العقابية.

الخاتمة

إن التطبيق السليم للمنهج المقارن والاستفادة منه بطريقة إيجابية من شأنه أن يساهم في تطوير النظام القانوني وتحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب.